الفصل السابع

مسار غير متوقع إلى السلطة

لن يمضي كثير من الوقت لخلاص بوتين، وقد جاء من مصدر غير متوقع؛ عندما تحول حليف رئيسه السابق بوريس يلتسين إلى خصم. كان يلتسين أكثر كرمًا مع الناخبين من سوبتشاك، فلم يكن فوزه بالرئاسة للمرة الثانية في صيف عام 1996م أقل معجزة من العثور على صليب بوتين في رماد بيته الريفي. وكان التأييد العام ليلتسين في نهاية عام 1995م قد انخفض إلى 3 في المئة؛ فالحرب التي شنها ليلحق الهزيمة بحركة الاستقلال في الشيشان عام 1994م، والتي وعد بأن تكون قصيرة ومجدية، أصبحت دموية، وفي مأزق مهين، واستمر انهيار الاقتصاد بقسوة، وكذلك كانت حالته الصحية؛ فقد تعرض في وقت متأخر من عام 1995م لسلسلة من النوبات القلبية التي جرى التكتم عليها.

تآمر مساعدو يلتسين المقربون منه والذين كانوا وراء فوز ياكوفليف على سوبتشاك، عليه؛ إما بإلغاء انتخابات عام 1996م، أو إيجاد بديل ليلتسين: نائب رئيس الوزراء أوليغ سوسكوفيتس. وحتى زوجته أيضًا، نايينا، حثته على عدم الترشح، وقد تحدث يلتسين في وقت لاحق عن ذلك قائلًا: «كانوا كالذئاب التي تنقلب تدريجيًّا باحثة عن زعيم جديد للقطيع، وقد وجد أصدقائي المقربون البديل لي، حتى أولئك الذين كنت أعتمد عليهم دائمًا، وكانوا ملاذي الأخير، ومصدر قوتي، والزعماء الروحيين للأمة، حتى هؤلاء تخلوا عني»[1].

لم يكونوا كلهم كذلك، فكثير من أصحاب الحظ اعتمدوا على يلتسين، ومن بينهم أغنى رجال روسيا، والمصرفيون، وأقطاب وسائل الإعلام، فقد استولوا على أصول الصناعات الرئيسة التي كانت تسيِّر الدولة في السنة قبل الفائتة، مقابل قروض لإبقاء ميزانية الدولة عائمة: بوريس بيريزوفسكي، وميخائيل فريدمان، وفلاديمير جوسينسكي، وميخائيل خودوركوفسكي، وفلاديمير بوتانين؛ كان هؤلاء رواد الانطلاقة الذهبية لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، الذين ستكون عبقريتهم ومكرهم وتكتلاتهم في خطر شبه مؤكد إن لم يبق يلتسين في منصبه. ومع أنهم متنافسون في الأعمال التجارية، فإنهم وجدوا قضية مشتركة تجمعهم ضد الخصم الرئيس ليلتسين، الزعيم الشيوعي غينادي زغانوف، ذي الحاجبين الكثيفين العريضين وهيئة كهيئة البرميل، وكان زغانوف حينها شيوعيًّا كبيرًا بالاسم فقط، لكن يمثل هو وحزبه الاستياء الكبير الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفييتي. وبسبب ما أظهره الحزب من أداء عال في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 1995م، فقد فاز بأكثرية مقاعد الدوما، ولم يعد من الممكن أن نتصور انتصار زغانوف بسبب عدم شعبية القلة الحاكمة (الأوليغارشية) التي وسمت رئاسة يلتسين بالفوضى. وحين كان يلتسين يفكِّر في مصيره ومصير مؤيديه الأثرياء، كان يعتقد أن «الشيوعيون سيعلقوننا بأعمدة الإنارة»[2].

عندما ظهر زغانوف في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بسويسرا، في فبراير/شباط 1996م، استقبل على أنه رئيس منتظر، وكان لا بد من فعل شيء. التقى بيريزوفسكي، وجوسينسكي، وخودوركوفسكي على طاولة عشاء مع مصرفي آخر، هو فلاديمير فينوغرادفوف، وأقروا (معاهدة دافوس) لضمان إعادة انتخاب يلتسين في يونيو/حزيران[3]، وقدموا لحملة يلتسين الملايين نقدًا، وربطوا كل مصالحهم بهذه الحملة، وأصروا أن يعود أناتولي تشوبايس إلى فريق يلتسين مديرًا لحملته الانتخابية، وهو زميل بوتين السابق في بطانة سوبتشاك ومنشئ برامج الخصخصة التي ولدت المليارات (فُصل تشوبايس من منصبه نائبًا لرئيس الوزراء في يناير/كانون الثاني، عندما كان يلتسين يترنح من فضيحة إلى أخرى).

نسق تشوبايس مع ابنة يلتسين، تاتيانا دياتشينكو، نسخةً روسية رائعة لحملة سياسية حديثة، مولت بخطط مالية بارعة وملتوية، يصعب على المحققين بسببها تتبع جميع الأموال التي أنفقت، وتقدر- حسب بعض التقديرات- بملياري دولار[4]، بحيث ظلت صحة يلتسين وسلوكه الأعوج بعيدًا عن معرفة الناخبين، وكُتبت نشاطاته بعناية بحيث يظهر في حالته الطبيعية، وسيطر بيريزوفسكي وجوسينسكي على اثنتين من شبكات التلفاز الأكثر شعبية في البلاد، ORT وNTV، اللتين أنتجتا أفلامًا وثائقية تصور يلتسين زعيمًا لطيفًا يتمتع بصحة جيدة.

عندما جرت الانتخابات في 16 يونيو/حزيران، فاز يلتسين بـ 35 في المئة من الأصوات، متقدمًا بفارق مليوني صوت عن زغانوف، ولكنها لم تكفِ لتجنب جولة إعادة. أما ألكسندر ليبيد، الجنرال المزخرف بالأوسمة، الذي استقال من اللجنة قبل عام من دخوله معترك السياسة، وهو من عارض الحرب في الشيشان بسبب سوء إدارتها وزهق الأرواح، فجاء بالمركز الثالث، وحصل على 15 في المئة من الأصوات. وكان إستراتيجيو يلتسين قد دعموا حملة ليبيد في الأسابيع الأخيرة قبل الانتخابات، بضخ مالي وتلفازي؛ لكسب أصوات ناخبي خصم يلتسين، وهي محاولة لاستنزاف أصوات زغانوف، واليوم يتودد يلتسين له ولناخبيه؛ إذ رأى فيه كثيرًا مما يعجبه؛ كان «الرجل القوي الذي لا يُهزم»، وكان «يخوض السباق جيئة وذهابًا باحثًا عن اليقين، والدقة، والوضوح الذي اعتاد عليه ولا يمكن أن يجده في حياتنا الجديدة». كان يلتسين قد تنامت عنده خيبة أمل بجنرالات ما بعد الاتحاد السوفييتي، الذين كانوا- كما يعتقد- يفتقدون «شيئًا من النبالة والرقي، وشيئًا من التصميم»[5].

في وقت مبكر من عام 1993م، ادعى أنه يتخيَّل جنرالًا جديدًا سيظهر على الساحة السياسية يقود البلاد بمهنية وثبات، ولن يكون قائدًا مستبدًا، بل زعيمًا ديموقراطيًّا. لأول وهلة بدا أن ليبيد هو المقصود، وأن يلتسين عدَّه خليفته المحتمل في الرئاسة. وبعد يومين من الجولة الأولى من التصويت، عين ليبيد سكرتيرًا لمجلس أمن الكرملين، على أمل أن يجذب الأصوات التي تلقاها، ولكن تبين أن ليبيد مخيب للآمال من البداية؛ فقد كان خشنًا

وجلفًا، واشتبك بتهور مع كبار المسؤولين الآخرين، وبعد أيام فقط من تعيينه، وبخ شخصًا قوقازيًّا حين سأله: «قلت إنك قوقازي»، فقاطع الرجل وقال: «لماذا تتكلم كأنك يهودي؟»[6].

مع ذلك، لا يزال يلتسين يتشبث بفكرة وجود رجل عسكري يكون منقذًا سياسيًّا، ولكنه بدأ يدرك بأنه لن يكون في هذا المنصب. قال يلتسين بعد تفكير طويل: «كنت أنتظر ظهور جنرال جديد، لا يشبه أيًّا من الآخرين، أو بالأحرى جنرالًا كالجنرالات الذين قرأت عنهم في الكتب عندما كنت صغيرًا»، وظل يبحث عن ذلك حتى وجد هذا (الجنرال) الذي لم يكن في الجيش، وإنما في خدمة أمنية أخرى[7].

الأعمال التي أنجزها يلتسين قبل جولة الإعادة، كشفت الخلافات بين مستشاريه الليبراليين- (القوى العاقلة)- والتيار المحافظ الذي يضم سوسكوفيتس و(جنرالات) يلتسين؛ ألكسندر كورزهاكوف ورئيس جهاز الأمن الاتحادي. وقد عرف يلتسين أخيرًا الشيء الذي حاول سوبتشاك أن يحذره منه قبل أشهر: الصقور في معسكره الذين «كانوا ينهبون بغية فتح معارك من أجل الاستيلاء على السلطة في الحملة»[8]، فقد اعتقل الحرس الرئاسي لكورزهاكوف اثنين من مساعدي الحملة، مقربين من تشوبايس وبيريزوفسكي، عندما غادرا البيت الأبيض وهما يحملان صندوقًا من الكرتون مليئًا بورقة فئة 100 دولار، وبما مجموعه 500 ألف دولار، وقد هددت الاعتقالات بفضح التمويل السري للحملة، ومن ثم فإن يلتسين على الفور فصل مستشاريه، وكان قد تعرض لأزمة قلبية ثانية بعد ذلك بأسبوع.

قضى الأسبوع الأخير في سرير طبي مثبت في غرفة المعيشة في منزله الريفي، وألغت حملته جولاته المقررة، وتظاهرت بأن شيئًا لم يحدث، وراوغ مساعدوه بقوة عندما سئلوا عن سر غياب المرشح. وعندما عقدت جولة الإعادة يوم 2 من يوليو/تموز، تمكن يلتسين من أن يدلي بصوته بصعوبة، وقد اختار مركز اقتراع قريبًا من بيته الريفي بدلًا من ذاك الذي في موسكو واعتاد أن يصوت فيه، وتمكن من التحدث إلى مجموعة صغيرة من الصحفيين دقيقةً فقط قبل أن يدفع به الحراس لإعادته إلى السرير.

ومع ذلك، فاز يلتسين في النهاية على زغانوف، وعلى نحو مقنع، وحصل على 54 في المئة من الأصوات، مقابل 40 في المئة للشيوعي، في حين أن أكثر من ثلاثة ملايين من الروس، أي ما يقرب من 5 في المئة، صوتوا (ضد الجميع).

انتصر يلتسين، ولكن بتكلفة هائلة لقيم الديموقراطية؛ بسبب الحيل القذرة، والأكاذيب، وقوة المال المفسدة. قد تعكس النتائج إرادة الناخبين، لكن الحملة تركت الروس العاديين يسأمون ديموقراطية بلادهم التي شهدوا رأسماليتها، فهم قد لا يفضلون العودة إلى الحكم السوفييتي، ولكن- وفقًا لاستطلاعات الرأي- 7% فقط من الناخبين وافقوا على النهج الديموقراطي الذي تتبعه روسيا في ذلك الوقت[9]. معظم الروس يربطون اليوم ديموقراطيتهم بالكذب، والإجرام، والظلم الذي رافق الدعاية السوفييتية التي أرعبتهم مدة طويلة؛ فقد أصبحت روسيا- كما قال أحد المؤرخين- «رؤية كابوس عن الغرب»[10].

كان **فلاديمير** بوتين، في كل مقابلاته، يتفق مع هذا الرأي؛ فقد ساعد في حملة إعادة انتخاب يلتسين في بطرسبورغ، على الرغم من أنه كان له دور ضئيل في جذب كثير من الاهتمام في موسكو. وكان أن فتح الصراعُ الغاضب على السلطة بعد فوز يلتسين مسارًا غير متوقع إلى العاصمة؛ فبعد وقت قصير من انتهاء الجولة الثانية في يوليو/تموز، دعا رئيس موظفي يلتسين المتشدد، نيكولاي إيجوروف، بوتين إلى موسكو، وعرض عليه منصب نائب، وبعد ذلك بيومين، أقال يلتسين إيجوروف واستبدل به تشوبايس، وهو إعادة تشكيل ينظر إليها على أنها كانت تعزيزًا لنفوذ الإصلاحيين الاقتصاديين في الكرملين، وردًّا للجميل للقلة التي موَّلت حملة إعادة انتخابه. تشوبايس يمثل جماعة بطرسبورغ في الإدارة الجديدة ليلتسين، وهو بحاجة إلى حلفاء متمرسين يتعاملون مع المسؤولين ورجال الأعمال[11]، لذا التفت إلى رجل آخر تُرك جانبًا بعد هزيمة سوبتشاك، ليس بوتين، ولكنه النائب الآخر، ألكسي كودرين.

كان كودرين الذي أشرف على الشؤون المالية للمدينة والميزانية، أقرب كثيرًا إلى تشوبايس في مزاجه وخبرته من بوتين، الذي عامله تشوبايس بقلة اهتمام. عيَّن تشوبايس كودرين رئيسًا لمديرية التحكم الرئيسة، التي كانت بمنزلة مدقق حسابات الكرملين، ومخولة بالتحقيق في التمويل من الجهات الحكومية ومشاريع القطاع الخاص التي تتشابك على نحو متزايد. أما بالنسبة إلى بوتين فإن تشوبايس ألغى المنصب الذي قبل به بوتين في الإدارة من إيجوروف قبل أيام فقط، وقد عزز هذا الرفض العداء بين الرجلين اللذين بدأا حياتهما العامة تحت وصاية سوبتشاك. وقد وصف بوتين فيما بعد تشوبايس بأن «مناخيره في السماء، مثل أي بلشفي»[12]، وهكذا عاد بوتين إلى طي النسيان في برزخه في بطرسبورغ ذلك الصيف.

يوم 18 أغسطس/آب، بعد ثلاثة أيام من حرق بيته الريفي بالكامل، تغيرت حظوظ بوتين؛ فرئيس وزراء يلتسين، فيكتور تشيرنوميردين، أعلن حكومة جديدة وتعيين ألكسي بولشاكوف، النائب البرلماني السابق من بطرسبورغ، الذي كان مسؤولًا عن العلاقات مع الجمهوريات السوفييتية السابقة، النائب الأول لرئيس الوزراء. خدم بولشاكوف ذات مرة في مجلس مدينة بطرسبورغ، لكنه اضطر إلى الاستقالة بعد الانقلاب في أغسطس/آب 1991م، و«انتهى تقريبًا في الشارع»[13]، وكان قد أخفق مرتين في ترشحه لمجلس النواب، ولاحقًا في مجلس الدوما، ولكنه بعد ذلك تولى شركة غامضة لديها خطط لبناء خط القطار السريع إلى موسكو، الذي لم يتحقق على الرغم من الحصول على قروض بملايين الدولارات[14]، وعندما عاد إلى الظهور على نحو غير متوقع في إدارة يلتسين، تعامل بوتين معه بصورة رسمية مشينة خلال زيارات العمل التي قام بها إلى بطرسبورغ، وعن ذلك قال بوتين: «أنا لم أجبره على الانتظار في قاعة الاستقبال، بل كنت أوقف دائمًا ما بيدي من عمل، أركل الجميع إلى الخارج، وأخرج إلى قاعة الاستقبال بنفسي لأقول له: ألكسي ألكسيفيتش، تفضل معي من هنا. نحن لم نكن حميمين، لكنه ربما تذكرني»[15].

في مكيدة القصر الناجمة عن عجز يلتسين، تنافس الجميع لتوسيع نفوذهم؛ بجلب موظفين يثقون بهم، وكان كودرين هو من أقنع بولشاكوف بإيجاد وظيفة لبوتين. في البداية

وافق بولشاكوف على تعيين بوتين في مديرية الاتصالات العامة، ليصبح الناطق الرسمي، ومع أن بوتين لا يستسيغ فكرة العمل مع الجمهور، فإنه قبل بالوظيفة. كان وقتها قد سافر إلى موسكو في نهاية أغسطس/آب، ونام على أريكة كودرين[16]، وبينما كانوا في طريق عودتهم إلى المطار في اليوم التالي، اتصل كودرين ببولشاكوف مرة أخرى، ولكن كان قد غيَّر رأيه؛ فطلب بولشاكوف من بوتين البقاء مدة أطول في موسكو، وفي اليوم التالي كان قد رتب له لقاء مع البيروقراطي اللامع الذي يدعى بافيل بورودين، وهو الرجل الذي سيطلعه على الأعمال الداخلية للكرملين[17].

بورودين سياسي بشوش من سيبيريا، تولى إدارة مديرية الممتلكات الرئاسية، ومن خلال منصبه كان يعتني بمئات المباني وقطع الأراضي والقصور والبيوت، وأساطيل من الطائرات واليخوت، والمستشفيات، والمنتجعات، والفنادق، والفنون، والتحف، وعشرات من مصانع الدولة والمؤسسات التي شملت كل شيء؛ من منازل الجنازة إلى منجم الألماس في القطب الشمالي. بتقدير بورودين في ذلك الوقت- ويمكن أن يكون ذلك مجرد تخمين- فإن قيمة الأصول للكرملين تجاوزت 600 مليار دولار[18].

أظهر بورودين ميلًا للرأسمالية الخلاقة، وتنويع أرصدة المديرية في القطاعات الناشئة حديثًا؛ مثل الأعمال المصرفية، والعقارات التجارية، التي ستخدم موقعه لتجديد مطحنة يلتسين، مستغنيًا عن هدايا الشقق والبيوت الصيفية، والسفر، وقسائم العُطَل، وقد سخرت الصحافة من مكتبه فأسمته وزارة الامتيازات[19].

مفخرة بورودين- أو حماقته- كانت التجديد واسع النطاق للكرملين، الذي بدأه يلتسين عام 1994م ولم يعتقد أحد أن البلاد يمكن أن تتحمل نفقاته[20]. ففي أغسطس/ آب 1996م وقع بورودين عقدًا مع شركة ميركاتا السويسرية، لتجديد قصر الكرملين الكبير، المنزل السابق للقياصرة الذي جدده الحزب الشيوعي السوفييتي بكل مفاتن القاعات الحديثة، ومع أن المشروع نجح في إعادة خلق الروعة القيصرية، فإن العقود مع ميركاتا وشقيقتها ميباتكس،

أدخلت يلتسين وعائلته في فضيحة دولية تنطوي على اتهامات بالرِّشا وحسابات مصرفية في الخارج.

سبق لبوتين أن التقى بورودين عندما زار سان بطرسبورغ مرة يبحث عن منزل ريفي في الشمال ليلتسين، وساعده ذات مرة عندما مرضت ابنته، وهي طالبة جامعية في بطرسبورغ[21]. وكان تبادُل هذه الأنواع من الخدمات- المعروفة باسم بلاط blat- تقليدًا للنظم القيصرية والسوفييتية، إذ تتجاوز الاتصالات والشبكات غير الرسمية العقبات البيروقراطية. حتى في روسيا الحرة، حيث الأهمية للمال، ظل البلاط blat عملة دارجة في سياسة الكرملين[22]، وساعدت بوتين على إرساء أول وظيفة له في موسكو.

كان (دَهِشًا إلى حد ما) من أن يلقى اهتمامًا من ذلك البيروقراطي الرفيع، بعلاقاته الوثيقة مع حاشية يلتسين[23]، لكن بورودين، في الواقع، كان قلقًا من وجود بوتين في مكتبه، وكذلك آخرون في المديرية «الذين يشتبهون بموالاة بوتين لأشخاص أو مؤسسات أخرى»[24]. أما بوتين فكان خارج محيط التآمر والاقتتال الذي استنفد موسكو بعد إعادة انتخاب يلتسين، واستعداداته (التي لا تزال سرية) لإجراء عملية جراحية في القلب. حتى تجربته في حكومة سوبتشاك لم تُعِدَّه إعدادًا كافيًا؛ فكان غريبًا في موسكو، وأيضًا على قدر من السذاجة، مثلما كان حين دخل الحياة العامة في عام 1991م، فقد رُتِّبَت له مقابلة تلفازية لتظهر انتقاله إلى موسكو، وكان السؤال الأول الذي طرحه عليه الصحفي: «أنت رجل من؟»- وكان بوتين وقتها ينتظر في صالة مطار بولكوفو- فلا أحد في روسيا يمكن أن يتبوأ منصبًا في السلطة ما لم يكن له وصي أو راعٍ، والرعاة في (حاشية) يلتسين، كما في جميع العائلات البائسة، كانوا في حالة حرب بعضهم مع بعض، فاعترض بوتين، الذي يرتدي بدلة زرقاء غير مناسبة، على السؤال؛ فقد كان ابن أمه وأبيه، وأجاب باختصار: أنا لست تابعًا لأحد، وأصرَّ على أنه لم ينتمِ حتى إلى (جماعة بطرسبورغ) التي منحت حياته السياسية طعمًا آخر، وقال: «يصعب علي أن أتصور أن هناك جماعة أو فصلًا موجودًا، لا أريد أن أشغل نفسي بذلك. أحضروني إلى هنا للعمل»[25].

ليودميلا لم تكن تريد أن تنتقل إلى موسكو؛ فهي تعتقد أنه أصبح لديهم أخيرًا حياتهم الأسرية الخاصة في بطرسبورغ، خارج المدار المتخم بأبوي بوتين، ولكن مع ذلك لم يكن لديها خيار في هذه المسألة، فقد أخبرت كاتب السيرة الذاتية برسمية وبلامبالاة: «يظل العمل دائمًا بالنسبة إلى فلاديمير أولوية، أما العائلة فتأتي في المرتبة الثانية»[26]. وقد تردد بوتين في مغادرة البيت الذي ألفه وكان مسقط رأسه، ولكنه يرى أن العمل مع بورودين «هو الطريقة الفضلى للخروج من حالتي»[27].

قِسم بورودين، بما لديه من قدرات، رتب لبوتين الانتقال إلى منزل ريفي للدولة في أرخانجيلسكوي، إحدى الضواحي الحراجية غرب موسكو، وكان من البيوت القديمة، من طابقين مع ست غرف، وفيه غرف زيادة عن حاجة البنتين. وما إن استقرت ليودميلا حتى دخل قلبها حب العاصمة وصخبها، وبدأت «تشعر أن الحياة في حيوية كاملة»[28]. وفي سبتمبر/أيلول عام 1996م، انتقل بوتين إلى الإدارة الرئاسية الواسعة، واستقر في مكتب في بناء قديم على ستارايا بلوشتشاد، أو الساحة القديمة بالقرب من الكرملين، وجاء معه اثنان من أقرب مساعديه من بطرسبورغ: سيرجي شيميزوف، الذي خدم معه في دريسدن، وإيجور سيتشين، الذي كان معه في فريق سوبتشاك منذ البداية. وضع بورودين النائب الجديد له مسؤولًا عن الدائرة القانونية ومقتنيات الكرملين الواسعة في ثمانية وسبعين بلدًا: في السفارات والمدارس، وغيرها من الممتلكات التي كانت تعود للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي. وتزامن وصول بوتين مع مرسوم أصدره يلتسين ينقل فيه السيطرة على الممتلكات من الوزارات القديمة في العهد السوفييتي، مثل وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلى مديرية بورودين، وكان كثير منها في الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق، أو حتى في الجمهوريات السابقة، مثل أوكرانيا، التي ادعت ملكيتها للعقارات السوفييتية القائمة على أراضيها المستقلة حديثًا. وكان على بوتين أن يفهم المستنقع القانوني، فيتخلص من ممتلكات لم تعد لها قيمة، ويؤكد ملكية ممتلكات أخرى وأنها كانت للاتحاد السوفييتي حين كان قائمًا. ولم يؤكد جَرد بوتين سوى تفكك

الاتحاد السوفييتي وتنظيف هيكله من أجل الربح. وقال سيرجي شيميزوف، زميل بوتين: «في بعض الأحيان تتكشف الأمور وتجعل شعر رأسك كله يقف»[29]. بدأت العشرات من الشركات الغامضة؛ كشركات بروكسي، والشركات المساهمة، التي أُنشئت في أوضاع غامضة في هذا الوقت، بشراء كثير من الممتلكات السوفييتية السابقة في الخارج، وفقًا لأحد هواة جمع الديون الشاب، فيليب تورروفر[30]، الذي كشف بعضًا منها لبورودين، فقرر أن يدلي بشهادته أمام النيابة العامة في موسكو وسويسرا.

بوتين كان له دور ثانوي، كما كتبت صحيفة في موسكو في ذلك الوقت عن الشخص الذي أضيف من وقت قريب إلى جهاز الكرملين، كان «-بكل تأكيد- شخصًا في الصف الخلفي، وكان الغموض مهنة يتقنها جيدًا»[31]، وهذا الغموض قد يكون هو ما أنقذه عندما انفجرت الصراعات بين القوى المحيطة بيلتسين في العلن، حتى عندما بدأ عمله الجديد.

فاوض ألكسندر ليبيد، مستشار الأمن القومي ليلتسين، لإنهاء الحرب في الشيشان في أغسطس/آب 1996م مع إبرام معاهدة السلام، لكن لم تحل بسبب رغبة الجمهورية بالاستقلال، ثم تنازع ليبيد علنًا على الشروط مع تشيرنوميردين وتشوبايس، اللذين نأيا بنفسيهما عن اتفاق يبدو أن فيه تنزُّلًا كبيرًا للشيشان. ثم أصبحت المشاحنات العلنية عارمة بحلول أكتوبر/تشرين الأول؛ حتى اتهم وزير الداخلية أناتولي كوليكوف، ليبيد بتدبير «انقلاب زاحف»، ووضع الشرطة الوطنية في حالة تأهب في جميع أنحاء البلاد. وقال تشيرنوميردين عن ليبيد إنه «نابليون صغير». وفي اليوم التالي أقال يلتسين ليبيد، الذي أسس تحالفًا سياسيًّا مع رئيس أمن يلتسين المخلوع، ألكسندر كورزهاكوف، الذي سرب بدوره وثيقة لتشوبايس تناقش الجهود الرامية لإجراء التحقيقات مع اثنين من مساعدي الحملة الانتخابية اللذين قُبض عليهما وبحوزتهما صندوق كامل من النقود.

تكشفت الصراعات في الوقت الذي كان يخضع فيه يلتسين لعملية جراحية في القلب في نوفمبر/تشرين الثاني، ووجد بوتين نفسه مجرورًا أكثر إلى المكائد البيزنطية. ولم يكن

قد انتهى جرد الممتلكات الخارجية للبلاد، فضلًا عن التعامل معها، عندما نُقل إلى وظيفة جديدة في مارس/آذار 1997م، بعد سبعة أشهر فقط من وجوده في موسكو. وبعد ترقية ألكسي كودرين ليصبح نائبًا لوزير المالية، بناء على توصيته، حل بوتين محله رئيسًا لمديرية التحكم الرئيسة؛ وقد جعله المنصب الجديد كذلك نائبًا لرئيس هيئة الأركان في الإدارة الرئاسية، يعمل في مكتب جديد رائع في ستارايا بلوشاد[32]. وبعد أسبوع من توليه هذا المنصب، منح المرسوم الرئاسي الجديد للمديرية سلطة أوسع للتحقيق في تجاوزات الإنفاق الحكومي في جميع أنحاء البلاد، في وقت كان فيه المحافظون، ومؤسسات الدولة، والاحتكارات، يستفيدون من الفوضى السياسية والاقتصادية، ويشفطون المال من خزائن البلاد.

كانت مهمة بوتين استعادة النظام، بوضع حد للمخططات الأكثر تفشيًا، والتي أدت بالحكومة والاقتصاد- أكثر من أي وقت مضى- إلى الهاوية، وقد تكشَّف له في أثناء تنفيذ عمله الفساد الذي يقضم البلاد، والأخطار السياسية التي قد يتسبب بها فضح أولئك الذين في السلطة. تعلم بوتين بسرعة أن الخدمة في الكرملين تتطلب الدقة والتعقل في تفسير المدى الذي ستصل إليه التحقيقات. في غضون أيام من عمله في المديرية، برأ بوتين علنًا يلتسين ووزير الدفاع السابق الجنرال بافل غراتشيف، من تواطُئِهما في الفضيحة التي طالت القيادة العسكرية في القفقاز، عندما حولت ما بين عامي 1993 و1996م ما قيمته مليار دولار قيمة دبابات، وغيرها من العتاد العسكري، لمساعدة أرمينيا في حربها مع أذربيجان، على الرغم من أن القانون الروسي لا يسمح ببيع الأسلحة إلى أي من الجانبين. ولنزع فتيل الفضيحة أجرى بوتين مقابلات مع صحيفة كوميرسانت ومحطة إذاعة إيكو موسكفي، وأكد أن عمليات النقل قد وقعت، وقال إن المحققين عثروا على المسؤولين، لكنه رفض بحياء ذكر اسميهما، فسألته الصحفية في كوميرسانت: «هل اكتشفت المتورط بهذا العرض شخصيًا؟»، أجاب بوتين: «نعم، وجدنا أسماءهم».

«هل يمكن أن تذكرها لنا؟».

«لا أفضل ذلك قبل التحقيق من قبل المدعي العام ومكتب النائب العام ومكتب المدعي العام العسكري الرئيسي».

ضغطت المراسلة: «هل المسؤولون في وزارة الدفاع الروسية؟».

«نعم».

«هل اسم وزير الدفاع السابق بافل غراتشيف، في هذه القائمة؟».

«لا، في سياق التحقيق الذي أنجزناه لم نجد أي وثائق تشير إلى أن غراتشيف أعطى أي تعليمات مباشرة أو توجيهات في هذا الشأن»[33].

تمكن بوتين- لكونه المخضرم في المخابرات- من فهم كيفية معايرة إجاباته، فكان يتحدث كما لو على مضض، في حين أنه يعرف بالضبط المعلومات التي يريد أن يوصلها إلى الجمهور لا أكثر. غراتشيف، الذي اشتهر بفساده حتى سمي (باشا المرسيدس)؛ لحصوله على سيارات فاخرة في ظروف غير واضحة، يعرف بكل تأكيد أن الكرملين يسعى إلى تنحيته، على الرغم من رفضه. وشكا مسؤول من مكتب المدعي العام العسكري، الذي سبق أن استجوب غراتشيف، أنه من السابق أن يبرئ بوتين أي شخص[34].

الإشراف على المديرية مكّن بوتين في جميع أنحاء البلاد، وأصبح على اتصال وثيق بمكتب المدعي العام والأجهزة الأمنية، ومن ذلك جهاز الأمن الفيدرالي، أو FSB، الذي أصبح الخليفة المحلي لـ (كي جي بي)، والمسؤول عن الأمن الداخلي، ومكافحة التجسس، ومكافحة الإرهاب، ولا يزال مقره في المبنى المشؤوم لـ(كي جي بي) في ساحة لوبيانكا، وقد اكتشف المدى الذي أخفقت فيه الحكومة الروسية على كل المستويات تقريبًا، فسلطتها مُتَجاهَلة، وهَدَر أموالها محافظون وغيرهم من المسؤولين الذين تآمروا مع أصحاب المشاريع الجديدة لاختلاس ما يمكنهم اختلاسه، ومع أنه لا يمتلك سلطة النيابة العامة، فإن سلطة الكرملين التي يتحلى بها كانت كافية لقلب الموازنات والعقود، وإجراء التحقيقات، وجمع ملفات هائلة من أدلة تجريم لاستخدامها عند الضرورة؛ ومن ثم فإن المعلومات أعطته السلطة والنفوذ.

أصبح المفتش العام الحديث، مفتش الحكومة في مسرحية جوجول الساخرة، الذي يتسبب وصوله المتوقع إلى القرية بدَبِّ الرعب في قلوب المسؤولين المحليين الكاذبين فيها، الذين أغدقوا الجزية على رجل متأنق غير مشكوك فيه لمجرد خطأ في تحديد الهوية. ومع نهاية الشهر الأول لعمله في وظيفته، أعلن بوتين أن نائب وزير النقل، أناتولي ناسونوف، غير كفيٍّ؛ بعد (إيصالات انتقائية) في ثماني عشرة منطقة، تقدَّر بمليارات الدولارات، صودرت من صندوق الطرق الاتحادية.

بحلول مايو/أيار 1997م، توسعت تحقيقاته لتبلغ ثُلثَ أقاليم البلاد البالغ عددها تسعة وثمانين إقليمًا أو جمهورية، واتهم 260 مسؤولًا بالمخالفات. وبحلول شهر سبتمبر/أيلول أعلن إجراءات تأديبية ضد 450 مسؤولًا، مركزًا على (الأدلة الدامغة) بانتهاك الميزانية في مناطق ستافروبول وتفير[35].

كان بوتين محط إعجاب رؤسائه؛ فقد اجتهد في السعي لتأكيد سلطة الكرملين، وإن فعل هذا بصورة انتقائية، وسدَّ النقص الحاصل في خزائن الحكومة[36]، ولكنه كان سبب التوتر لهم أيضًا في بعض الأحيان.

تسلَّم بوريس نيمتسوف- نائب رئيس الوزراء، الشاب الذي عينه يلتسين في الشهر نفسه الذي تولى فيه بوتين المديرية- من بوتين تقريرًا عن السرقة والفساد الذي كشفت عنه وزارته في المؤسسة التي أنشأها أناتولي تشوبايس، الذي أوصله إلى هذه الوظيفة عام 1996م، وكان التقرير قد انتهى بالتحية لنيمتسوف، الديموقراطي ذي العقلية الإصلاحية، التي أحسَّ منها وكأنها لغة عنصر استخبارات: «التقرير كما ترغبون»، فاستدعاه نيمتسوف طالبًا منه تفسير العبارة، قائلًا له إن كنت تعتقد أن الجريمة قد ارتكبت فعليك أن تحيلها إلى النيابة العامة بدلًا من كتابة ذلك، فسأل مساعده: «ماذا يعني؟»، فعاجله بوتين بالرد: «أنت الرئيس، وأنت من تقرر»[37].

كان بوتين منشغل التفكير في بعض الأحيان في المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلاد، وفي مايو/أيار 1996م، عندما كان في بطرسبورغ، التحق رسميًّا بالجامعة؛ بهدف الحصول على درجة الدراسات العليا، وهذا أول ما فكر فيه بعد عودته من دريسدن؛ فالدرجات العليا دائمًا لها حسابها في الاتحاد السوفييتي وروسيا، وقرار بوتين بالحصول عليها يعكس رغبته في تلميع أوراق اعتماده، وقد أصبحت ضرورة ملحة بعد هزيمة سوبتشاك. وكما هو الحال عندما سجل في جامعة لينينجراد بهدف الانضمام إلى الـ(كي جي بي)، رأى بوتين أن التعليم وسيلة لتحقيق غاية، وليس غاية في حد ذاتها[38]، ومن ثم فهو لم يرجع إلى قسم القانون في الجامعة ليحصل على شهادة عليا، بل اختار بدلًا من ذلك معهد التعدين المرموق الذي سماه جورجي بليخانوف، منظر ما قبل الثورة، (أبو الماركسية الروسية)، ثم إنه لم يختر الشؤون القانونية، بل اختار بدلًا من ذلك موضوعًا عرف أنه موضوع حيوي لمستقبل روسيا: الموارد الطبيعية. لم يكن وحده؛ فقد التحق أيضًا بذلك المعهد فيكتور زوبكوف وإيجور سيتشين، المقربان منه في حكومة سوبتشاك، لتقديم أطروحات عن موضوع الموارد الطبيعية في روسيا، وينبع اهتمامهم من الاستثمارات العديدة في المدينة، في مجال شركات الوقود وخطوط الأنابيب، والموانئ والمطارات[39].

بصفته نائبًا لسوبتشاك كتب بوتين عام 1995م تقريرًا للحكومة الاتحادية عن ضرورة تحسين صادرات المنطقة من الموارد الطبيعية؛ عن طريق إعادة هيكلة الموانئ في بطرسبورغ، وكان ذلك أساس الفرضية التي أراد بوتين إكمالها[40].

كانت الأطروحة جافة في لغتها، وكثيفة بالحقائق والأرقام- بلغت 218 صفحة باللغة الروسية، مع الرسوم البيانية والملاحق- عن الموارد الطبيعية للمنطقة المحيطة ببطرسبورغ؛ ليس النفط أو الغاز، وإنما البوكسيت والفوسفات والطين والرمل والحصى والإسمنت، والجفت، تلك الموارد التي ظلت متخلفة غير مطورة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتحتاج إلى استثمارات الحكومة الإستراتيجية لتزدهر. رسمت الأطروحة سياسة اقتصادية تركز على الموارد الطبيعية الهائلة في روسيا، وتدعمها السوق الحرة الناشئة،

وأكدت «التوصيات التنظيمية والإجرائية المناسبة»، مع عدم تأكيد سيطرة الدولة على التنمية الاقتصادية[41].

يبدو أن بوتين لم يحضر المواد في الجامعة، وليس لديه الوقت لكتابة أطروحة معقدة؛ بسبب مطالب حملة إعادة انتخاب سوبتشاك، وبحثه عن وظيفة جديدة، وانتقاله اللاحق إلى موسكو، ويبدو أنه فعل ما فعله كثير من الروس في ذلك الوقت، وبخاصة موظفي الدولة المنشغلين؛ فاعتمد على كاتب خفي كتبها له. وقد ادعت لاحقًا الابنة المغتربة لعميد المعهد، فلاديمير ليتفينينكو، أن والدها هو من كتب الأطروحة لبوتين[42]، وقد كان خبيرًا في علم المعادن، والتحق بمجلس فوس أغرو، أحد أكبر المنتجين في العالم للأسمدة المصنعة من الفوسفات، التي وجدت بكثرة في منطقة بطرسبورغ، وفق ما أشارت إليه الأطروحة، وقد أصبح رجلًا غنيًا جدًّا، وعلى الرغم من أن ذلك بقي طي الكتمان لسنوات عديدة؛ ذلك أن مالكي الشركة لم يعلن عنهم أيضًا[43].

أيًّا كان المؤلف أو المؤلفون، فقد انتحلت أطروحة بوتين حرفيًّا تقريبًا قرابة أكثر من ست عشرة صفحة من النصوص، وست خرائط من الكتاب المدرسي الأمريكي الذي ألفه أستاذان في جامعة بيتسبرغ، الذي ترجم إلى اللغة الروسية عام 1982م، بناء على طلب من الـ(كي جي بي) أو بموافقتها، التي حرصت على إيجاد وسيلة للخروج من الركود الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي في أثناء ولاية أندروبوف.

وتتضمن مراجع الأطروحة كراسة بعنوان: **التخطيط والسياسات الإستراتيجية**، تأليف ويليام ر. كنغ وديفيد الأول كليلاند؛ وهو واحد من سبعة وأربعين مصدرًا، من بينها الأوراق والمحاضرات التي ألقاها بوتين في المعهد، ولكن في النص ذاته لم يُحِلْ إلى مراجعه بوضوح، ولم يقرَّ بمصدر الفقرات الطويلة التي انتحلت من الترجمة الروسية، واكتفى بأن وضع الرقم 23 في قائمة المراجع، مدرجًا بين قوسين في موضعين. وعليه فإن الانتحال واضح، وهو يتسبب بالرسوب في الجامعات الأمريكية أو الأوروبية، أما في الأوساط الأكاديمية السوفييتية

والروسية فكانت ممارسة القص واللصق مقبولة، مع شيء من الاقتباس، وبكل الأحوال فإنه لم يكشف عن ذلك لسنوات[44].

بدا بوتين غير مبال بالتعهد الأكاديمي؛ فنادرًا ما ذكرها في الكتابة أو بعد ذلك، مع أنه ذكرها في قائمة سيرته الذاتية، والتي كانت على الأرجح مجرد فكرة في المقام الأول، ومن الممكن أنه أصيب بالحرج من انعدام الضمير الأكاديمي، أو من براعة غير ممكنة في الرياضيات المتقدمة[45]، لم تظهر عليه حين كان طالبًا. ومع ذلك أظهرت الأطروحة اهتمامًا باقتصاديات الموارد الطبيعية التي كانت تثبيتًا لثلة من الأصدقاء جمعهم في بطرسبورغ (ولاحقًا في التعاونية الريفية أوزيرو التي أُسست عام 1996م). دافع بوتين عن الأطروحة في معهد التعدين في يونيو/حزيران 1997م، وكان أحد الذين وجهوا انتقادًا لعرض أطروحته قد وصفها بأنها (رائعة)[46].

اليوم أصبح يستطيع في موسكو، من خلال موقعه، التأثير في توزيع هذه الموارد على المستوى الوطني، وليس الإقليمي، فالنزاع التجاري الدولي على إيداع الذهب في سيبيريا- على سبيل المثال- دفع بوتين لكتابة تقرير في عام 1997م موصيًا بإقالة النائب الأول لوزير الموارد الطبيعية، بوريس ياتسكيفيتش، الذي خدم في الوزارة التي منحت تراخيص التعدين، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة لينزولوتو، التي منحت ترخيص الإيداع، وقد وجد بوتين أن هذا الترتيب يعد انتهاكًا صارخًا للقانون[47]، وكما كان معتادًا في حكومة يلتسين فإنه لم يحدث شيء في الواقع، وسعى ياتسكيفيتش ليصبح وزيرًا للموارد الطبيعية. على الرغم من ذلك بدأ بوتين بوضع وجهات نظر قوية حول ضرورة إعادة سلطة الدولة لوضع حد لاختلاس أصول البلاد الثمينة. بعد عامين نشر مقالًا في دورية سنوية لمعهد التعدين قال فيه إن الموارد الطبيعية تدعم الاقتصاد الروسي (على الأقل) في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن تحتاج هذه الموارد إلى الاستثمار الأجنبي، ودعم كبير من الدولة لمنح التراخيص وتنظيم استغلال الثروات الباطنية في الرقعة الشاسعة من أوراسيا[48].

قلة من الأكاديميين كان عندهم الفرصة لتطبيق أفكارهم بصورة مباشرة على الواقع، لكن بوتين سيفعل ذلك، على الرغم من وجود جزء من العمل غير منجز لديه في بطرسبورغ.

لم يكن تجريد أناتولي سوبتشاك من السلطة هادئًا، والتحقيقات التي بدأت خلال حملة إعادة انتخابه لم تنته، حتى بعد فصل يلتسين لأولئك الذين تآمروا على إعادة انتخاب سوبتشاك، والذين قال عنهم سوبتشاك إنهم ربما غادروا مناصبهم لكنهم لم يغادروا «الهاوية التي انحدروا إليها»[49]، وقد كان لهم حلفاء في البرلمان، الذي أصدر قرارًا في أبريل/نيسان 1997م يدعو فيه مكتب النائب العام لإنهاء مختلف التحقيقات في (الجرائم البشعة) لسوبتشاك وعدد من نوابه[50]، كذلك فإن التعليق العلني لسوبتشاك حول الشؤون السياسية لم يكسبه أي حلفاء داخل الكرملين، وفي يناير/كانون الثاني 1997م، انتقد قيادة يلتسين، قائلًا إن أمراضه خلقت «فوضى افتراضية»، وفرضت «طابعًا إجراميًّا للسلطة»[51].

وفي يوليو/تموز اعتُقِلت إحدى مستشاراته، لاريسا خارتشينكو، ووجهت لها تهمة التفاوض على الرِّشا التي دفعها رئيس شركة بناء النهضة، وقد استدعي سوبتشاك شاهدًا في القضية. وتبع ذلك اعتقال كبير موظفيه، فيكتور كروتشينين، وظلت التسريبات طوال الصيف تملأ الصحف، مع تفاصيل القضية، وتكهنات بأن سوبتشاك نفسه كاد يُقبض عليه. وشكا من مراقبة هاتفه، وتتبع تحركاته في كل مكان من قبل عملاء (FSB) حتى إنه تجاهل عشرات الاستدعاءات للشهادة، كما أنه نفى فعل أي شيء غير قانوني في خصخصة ممتلكات المدينة[52].

كان ثمة سبب لجنون العظمة عنده؛ فقد ألقي القبض عليه في حملة يلتسين الإعلامية الكبيرة، إن لم نقل الجديّة أيضًا، ضد الفساد، التي كان لبوتين نفسه دور بارز فيها. يوم 3 أكتوبر/تشرين الأول، وصل المحققون وعشرة من أفراد الشرطة الخاصة المدججين بالسلاح إلى مكتب سوبتشاك، وهذه المرة في مقر اليونسكو، وألقوا القبض عليه ليكون ذلك شاهدًا ماديًّا.

في أثناء استجوابه في مكتب المدعي العام، اشتكى سوبتشاك من آلام في الصدر، ونُقل إلى المستشفى، وقالت زوجته إنه تعرض لنوبة قلبية، وإن لم يصدقه أحد، وحتى الأطباء في المستشفى أكدوا ذلك. على أي حال، تحسنت حالته الصحية، واستطاع أن يندد- من خلال وكالة أنباء إيترتاس- بعمل المحققين، الذين ذكروه بالرعب العظيم عام 1937م، فقال: «فقط في عام 1937م كنت سأُقتَل على أيديهم»[53].

قضى سوبتشاك شهرًا في المستشفى، وكان مصيره يعتمد على تشخيص الأطباء، حتى يلتسين، الذي ازدادت كراهيته لسوبتشاك، رأى أن الملاحقة كانت أكثر مما يلزم، فبعث رسالة إلى النائب العام، يوري سكوراتوف، قائلًا: «لا يمكن مضايقة رجل مريض»[54]، لكن ظلت النيابة العامة ضاغطة عليه؛ إذ إنهم يشكون في ادعاء سوبتشاك عن وضعه الصحي، وأرسلوا أطباء من موسكو لفحصه ودراسة حالته، وقبل وصولهم تدخل بوتين فزار سوبتشاك في المستشفى، ورتب لنقله إلى الأكاديمية الطبية العسكرية تحت رعاية يوري شيفتشينكو، الذي عالج ليودميلا بعد حادث السيارة، وبقي صديقًا حميمًا وموثوقًا به، ثم احتال ليمكن سوبتشاك من الهروب.

يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني- وكان لا يزال يوم عطلة، على الرغم من أن الاحتفال بالثورة البلشفية لم يعد رسميًّا- جمع بوتين السجلات الطبية لسوبتشاك، واستأجر طائرة من فنلندا بتكلفة قدرها 30 ألف دولار، وفرها- وفقًا لزوجة سوبتشاك- (الأصدقاء)، على الرغم من أن بعض التقارير تقول إن مصدرها عازف التشيلو مستيسلاف روستروبوفيتش[55]. استخدم بوتين اتصالاته القديمة في الشرطة والمخابرات للخدمات المحلية لمرافقة سيارة إسعاف نقلت بهدوء سوبتشاك من جناح المستشفى إلى طائرة الانتظار في مطار بولكوفو، وعلى الرغم من أوامر اعتقال سوبتشاك، ومن الغضب الشعبي بشأن قضيته، والوعود الخاصة منه بالبقاء في روسيا للدفاع عن نفسه ضد الاتهامات، مرَّ بوتين وزوجته ليودميلا ناروسوفا من خلال الجمارك إلى مدرج الإقلاع، وكانت جوازات سفرهم مختومة، وسافرا إلى باريس.

كان تورط بوتين جريئًا بكل تأكيد، وغير قانوني على الأرجح، حتى لو كانت وثائق سوبتشاك قانونية، كما فعل في عام 1991م، حين خاطر بمستقبله من أجل الولاء لزعيم أخطأ لكن تبقى له جاذبيته الخاصة؛ فقد كان «صديقًا ومرشدًا»[56]. في البلد الذي يتعطل فيه نظام العدالة فقط يمكن أن ينجح فرار سوبتشاك إلى بر الأمان في الخارج، وفي النظام السياسي المختل فقط يمكن أن يحظى بالإعجاب التحدي السافر للقانون، ولا يقتصر على دائرة الأصدقاء المقربين منه.

خلقت رحلة سوبتشاك ضجة، ولم يكن دور بوتين في هذه القضية سريًّا مدة طويلة؛ فقد فهم «بوتين الظلم الذي وقع لرئيسه السابق ومعلمه السياسي أكثر من أي شخص آخر»، كما كتب أحد المعجبين في وقت لاحق. ويذكر بوتين ذلك فيقول: «أحسست بالخطر بسرعة وحدة أكبر مما أحس به الآخرون، وتصرفت بدافع الولاء ليس أكثر».

«عندما علمت أن بوتين ساعد بإرسال سوبتشاك إلى الخارج، كانت مشاعري مختلطة؛ فما فعله بوتين مخاطرة كبيرة، ولكن أنا معجب بعمق أفعاله»، وكان المعجب هو بوريس يلتسين، وعندما تبيَّن له الاقتتال الداخلي والخيانات من معاونيه، شعر برهبة مشهد الولاء هذا[57].